شبابيك

# قنينة الغاز بين النفط والبلدية

عبد الزهرة المنشداوي

ان اي قرار يتخذه مسؤول مهما كانت مسؤوليته في الدولة يجب ان يفعل من خلال متابعة ومحاسبة وتشجيع اصدار قرار دون متابعة وترك الحبل على الغارب للمنفذين يخلق نوعاً من التهاون في تنفيذه على كل المستويات أضافة الى انه يجعل الثقة مهزوزة بالدولة او الحكومة المتبنية لقرارات لا يستجاب لها نقول ذلك ونحن نسمع من ان وزارة النفط قد سعرت قنينة الغاز بثلاثة الاف دينار ولكن المواطن يشتريها بخلاف السعر المقرر من الوزارة ويدفع مقابلها من خمسة الاف الى ستة الاف دينار وعندما تسأل البائع عن هذا الفارق الشاسع يقول لك بانه يدفع لشرائها اربعة الاف دينار من المعمل او من محطة بيع الغاز....! اضف الى ذلك ان المجالس البلدية وفي شتى المناطق تبيعها للمواطن بسعر خمسة الاف دينار ونصف!مع العلم ان المجالس البلدية كيانات غير ربحية انتخبها المواطن من اجل تسيير اموره وحل المعضلات التي يعانيها ولم ينتخبها لكي تسجل ارباحا على حسابه وهو الذي ساهم في ايصالها الى المكان الذي اراد أن تخدمه منه. قرارات من دون متابعة وغرف عمليات ومحاسبة المستغلين لا جدوى منها مطلقاً انها تجعل المواطن ينظر بعين الاستهزاء للمقرر الذي لا ينفذ قراره هذا جانب والجانب الاخر لا نعم لم لماذا لا تقوم الوزارة المعنية بايجاد وكلا ء معتمدين ومجازين من قبلها تخصص لهم اماكن واجازات مرقمة يمكن من خلالها للمواطن ان يشير الى المتلاعبين بقوته وقوت عياله وان تكون هناك دائرة معنية بهذا الامر ولجان تقوم بجولات ميدانية لتقف بنفسها على تلك الحالات وتحد من الذين لاينفذون قراراتها فتحاسبهم او تحيلهم الى المحاكم اما اصدار قرار وترك تنفيذه للبائع او لساحات توزيع الغاز والمجالس البلدية فهذا الامر او القرار لا يقدم ولايؤخر في تحسين الاحوال وينعكس سلبا على الوزارة والوزير لانه يجعل المواطن ضحية القيمين على ساحات بيع الغاز الذين امنوا المراقبة ويزيد من الشرخ ما بين الحكومة وبينه ولا سبيل لذلك ما لم توضع الية تتمكن من خلالها الوزارة التعاون مع المواطن في رصد هذه الحالات وفتح هواتف والاستعانة بوكلاء معتمدين من قبلها، تعاون المواطن مع الوزارة السبيل الوحيد لايقاف المستغلين والحد من جشعهم وإلا فان القرارات لانفع فيها يجب على الجميع ان يتعاون وعلى الوزارة والمجلس البلدي والمواطن ان يضعوا الامور في نصابها والا فان الجشع والتلاعب بالاسعار سيحيل المواطن الى هشيم تذروه الرياح وان العمل من وراء المكاتب واصدار القرارات ليس بكاف.

> تعاون المواطن مع الوزارة السبيل الوحيد لايقاف المستغلين والحد من جشعهم وإلا فان القرارات لانفع فيها يجب على الجميع ان يتعاون وعلى الوزارة والمجلس البلدي والمواطن ان يضعوا الامور في نصابها والا فان الجشع والتلاعب بالاسعار سيحيل المواطن الى هشيم تذروه الرياح وان العمل من وراء المكاتب واصدار القرارات ليس بكاف

قضية ومسؤول

# العوائل المهجرة لم تحصل على سوى ٥٪ من حقوقها!

عدسة: سعد الله الخالدي

بغداد- كريم الحمداني

اثارت احدى الصحف المحلية موضوع وجود(١٧٨) الف معاملة تهجير مزورة في بغداد ونسبت التصريح الى مصدر في مجلس محافظة بغداد حول هذه القضية وغيرها من القضايا التي يضمها ملف التهجير القسري وضعناها على طاولة عضو مجلس محافظة بغداد رئيس لجنة التجهير القسري الشيخ مازن الشيحاني الذي اجاب ان مانشر في احدى الصحف المحلية حول اكتشاف (١٧٨) ألف معاملة مزورة للعوائل المهجرة،خبر عار عن الصحة نهائيا، ماوصلت اليه اعداد المهجرين في بغداد لايتعدى (١٣٠) الف عائلة وبدأ الرقم يتنازل شيئا فشيئا مع عودة الكثير من هذه العوائل الى مناطق سكناها بعد استتباب الامن فيها والكلام الذي نقلته الصحيفة ونسبته الى مصدر مسؤول في المجلس كان مبالغاً فيه وكان عليهم توخي الدقة في نقل الارقام خاصة ان المواطن العراقي غير مستعد لسماع مثل هذه الاخبار التهكمية وعلينا جميعا في هذه المرحلة ان نصب الماء على النار لان نصب الزيت عليها، ١٧٨ الف معاملة وهمية كما نقلته تلك الصحيفة من دون ان تسأل نفسها عن حجم اعداد المهجرين في بغداد وهذا الكلام انفيه نفيا قاطعا ولم يصدر عن مجلس محافظة بغداد واعتبره ملفقا وكما ذكرت في بداية كلامي ان اعداد العوائل المهجرة في بغداد بحدود (١٣٠) الف بما فيها العوائل غير المسجلة ولكن دعني اقول ان هذه العملية لاتخلو من التزوير لان بعض الافراد اصبح بارعا في هذه العملية بعد سماع عن قطع اراض مخصصة للمهجرين وغيرها وللاسف ان هذه الفترة تشهد انفلاتاً غير مسؤول.

كيف تم تشخيص هؤلاء؟

بالاليات التي اعتمدها مجلس محافظة بغداد استطعنا عزل المعاملات لنهمل منها المثير للشكوك وان هذه العملية ليست صحيحة ١٠٠٪ ولكن الكم الاكبر من هذه المعاملات اصولية وصحيحة وفق الاليات المعتمدة التي تبدأ من المجلس المحلي في المنطقة مرورا بالقاطع بعد تدقيق البيانات المطلوبة من المهجر واولها بطاقتا التموينية والسكن، التهجير القسري اثار النعرات والاحقاد حتى وصل الامر من كان لديه ثأر عشائري قديم استغل عملية التهجير لاخذ ثأره وهناك تهجير حقيقي استعملت فيه اساليب الطائفية المقيتة وهناك هجرة العقل الجمعي أي انه بمجرد ان اخاف من هذه المنطقة يجب ان ارحل عنها.

هل مازلتم تروجون معاملات المهجرين؟

نعم مانزال نستقبل طلبات العوائل المهجرة التي فاتها التسجيل سابقا وفق المستمسكات الاصولية وهنا لابد من ان اشير الى ان المهجرين لم يحصلوا على سوى ٥٪ من حقوقهم بسبب تعثر الاليات التي توصل المستحقات المالية والمساعدات الانسانية الاخرى للمهجرين بسبب الفساد المالي والاداري مع ان الدولة عازمة على انعاش المهجر وعودته الى بيته مع التعويضات المناسبة ولكن مشكلة الفساد عطلت ذلك.

كيف تنظر الى ملف المهجرين قسرا؟

ملف المهجرين لايمكن التعامل معه بمثل هذه البساطة لان نجاح الدولة ومؤسساتها يعتمد على عودة المهجرين طوعا الى اماكنهم متى ماعاد هؤلاء الى مناطقهم فذلك يعني وجود مؤشر على نجاح الدولة بكل مؤسساتها

رسالة العدد

# لجنة التحقق واعادة المفصولين السياسيين

علي صابر محمد

دب النشاط من جديد في جسد المناضلين الذين تصدوا للنظام البائد طوال ثلاثة عقود ونيف بعد ان عصفت رياح التغيير بالسنين العجاف واقتلعت جذور الدكتاتورية من ارض العراق وما ان شرع القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ لانصاف الشريحة المظلومة من المفصولين السياسيين حتى استبشر الذين قارعوا النظام المقبور خيرا لكونه تكريما لهم وتعويضا عن سنين الحرمان والمحن التي عاشوها وعانوا وطأتها وتحملوا بسبب ولائهم للوطن ورفضهم الدكتاتورية الوان التعذيب الجسدي في قصر النهاية (الهيئة التحقيقية الثانية) وصنوف المضايقات والملاحقات التي اعقبتها وغير ذلك من اساليب البطش التي مارسها النظام بحق من حمل السلاح بوجهه ولكن يبدو ان القائمين على تنفيذ القانون في لجنة التحقق من اعادة المفصولين السياسيين التابعة اللامانة العامة لمجلس الوزراء تغرد خارج السرب وتعزف لحنا لايتناغم مع ما يطمح له البرلمان والقيادة السياسية للبلادولا تتماشى قراراتهم مع توجهات الدولة في اقامة العدل وبناء الدولة الديمقراطية وانصاف المظلومين والمضطهدين ففي الوقت الذي يسعى فيه ممثلو الشعب لتوسيع دائرة المشمولين بالقانون باجراء التعديلات عليه ومنح المزيد من المكاسب لهذه الشريحة نجد ان اللجنة تضع العصي في عجلة تطبيقه وتقوض بالياتها واجتهاداتها الأهداف المرسومة للقانون ففي الوقت الذي وافقت فيه اللجنة المركزية في وزارة الاتصالات على شمولي بالقانون ومنحي الامتيازات الواردة فيه وفق ضوابط قانونية ووطنية حكمت اللجنة اعلاه بعدم شمولي بالقانون اذ اعتمدت بقرارها على مادة الحكم الصادرة بحقي من محكمة الثورة سيئة الصيت فقط كونها قضية عادلة في حين ورد في قرار التجريم الصادر من محكمة الثورة وباحالة من رئيس الجمهورية انذاك نصا (وظهر من نتيجة التحقيق بان المتهمين ينتمون الى القيادة المركزية للحزب الشيوعي وانهم بلغوا من قبل مسؤولهم الشيوعي ابو كريم بان الحزب امرهم بالسرقة) في عملية كانت تستهدف الاستيلاء على الاسلحة في اوكار النظام البائد في نقابات العمال التي اتخذها النظام مقرات لتنظيماته في بدايات انقلابهم عام ١٩٧٠ ولم تأخذ اللجنة هذا النص بنظر الاعتبار باعتباره الباعث السياسي للقضية بل اعتمدت على مادة الحكم وحدها كجريمة عادية فهي بذلك تنظر الى الملفات بنفس عين محكمة الثورة الملغاة وتكيل بنفس مكياله متجاهلة بان العراق شهد انتفاضات عديدة ابان حكم الطاغية وان احزابا عديدة آمنت بالكفاح المسلح كطريق ستراتيجي لاسقاط حكم الطاغية سواء في اهوار الجنوب او على جبال كردستان وقدمت آلاف الشهداء على طريق تحرير العراق ومارست بذلك كل انواع الاعمال المسلحة لضرب مواقع السلطة فهل ان العمل السياسي في مفهوم اللجنة يقتصر على الانتماء الى احزاب المعارضة فقط؟.

وهل سقط النظام المقبور بالعمل السياسي الشفاف أو بالعمل العسكري وتجييش الجيوش؟ وعندما كان يسأل راس النظام عن وجود سياسيين في سجونه كان ينفي ذلك بشدة لايهام الرأي العام بخلو سجونه من حملة الرأي والعقيدة لانه كان متفنناً بالحاق الاذى بالسياسيين باحالتهم وفق مواد حكم عادية، رغم الاشارة الصريحة لكونهم ينتمون الى احزاب سياسية واداته بذلك محكمة الثورة التي سخرها للنيل من الخصوم السياسيين، ولعل محاكمة المسؤولين عن ضحايا مجزرة الدجيل خير دليل على ذلك ان اغفال الباعث السياسي في ملفات المفصولين السياسيين يعني تجريد القانون من محتواه وهضماً لحقوق المناضلين وتشويهاً للتاريخ، نتمنى على اللجنة ان تعيد النظر بهذا النوع من الملفات وفق معايير وطنية وغير انتقائية فالعراق ملك للجميع ومن الفخر ان نكون من الاوائل الذين حملوا السلاح بوجه الطاغية ولم نحصد سوى السجن والاعتقالات والملاحقات ومرارة العيش فلا تستكثروا علينا حقنا في استرداد ما سلب منا ونحن في محطتنا الاخيرة من العمر فما ضاع حق وراءه مطالب.

# دائرة التقاعد لم تنصفه

المواطن(محمد حنون) من بغداد يستغرب في الرسالة التي بعث بها الى الصفحة من دائرة التقاعد حيث خصصت له راتبا تقاعديا قدره(٣٧٨) الف دينار شهريا عن خدمة امدها ٢٨ سنة وقد كان يعمل بالتدريس ويحمل شهادة البكالوريوس في حين ان زميلاً له يعمل معلماً ولا يحمل شهادة البكالوريوس وله خدمة تقاعدية امدها(٢٩) سنة خصص له راتب قدره (٤٢٠) الف دينار وانه قد تقدم باعتراض الى دائرة التقاعد منذ شهر نيسان الماضي ولم يحظ بجواب ولا يعلم كيف يحصل على حقوقه.

# بلدية بغداد الجديدة معنية بالامر

الشارع الذي ينحدر من الشارع العام الذي تقع على ناصيته مدينة العبيدي ويتجه باتجاه منطقة الشهداء الاولى والثانية والثالثة ويتصل بمنطقة االشماعية من الشوارع المهمة والحيوية لكنه لم يجد ادنى الاهتمام من قبل بلدية بغداد الجديدة فهو مليء بالحفر والسيارات المارة عليه تثير الغبار لتدخل دور المواطنين وندعو بلدية بغداد الجديدة الى ايجاد حل لمعضلة هذا الشارع سواء بتسويته او تبليطه لتخليص المواطنين واصحاب السيارات من مشكلته.

المواطن/ حسين علاوي
منطقة الشهداء الثانية

حلاً لمشكلة الغبار

# مواطنون يطالبون بالاكثار من المساحات الخضر

المتعارف عليه في جميع دول العالم ان زراعة المساحات المتروكة ما بين المدن يقلل من نسبة تاثير هبوب العواصف الترابية وبالتالي عدم تعرض المواطنين الى نوبات الاختناق ولاسيما المصابون بامراض ضيق التنفس (الربو) اذ ان من الممكن ان تصل الحالة بهم الى الموت في بعض الاحيان وفي العراق هبت عواصف ترابية كثيرة خلال الايام القليلة المنصرمة وادت الى اصابة عدد من اهالي بغداد بنوبات الاختناق وقد توجهنا الى هؤلاء لمعرفة رأيهم في تجاوز هذه الحالة فكانت هذه الحصيلة:

والبداية مع الباحث التربوي فالح القريشي والذي قال:ان بغداد مدينة واسعة الاطراف مدورة المساحة تتميز بجماليات مكانها وموقعها في قلب العراق يعني انها في قلب العالم يقسمها دجلة الخالد الى نصفين لذلك تتميز بهوائها النقي ولطافة مناخها وجمال بساتينها. ولكن تحيطها البوادي والصحاري وفي اوقات معينة تعكر صفو جوها والعواصف الترابية والرملية التي تهب عليها وتفسد عيش اهلها وتلوث بيئتها وتعكر مزاجهم حيث الرياح العاتية والغبار المزعج.. وهذه مسؤولية الحكومة الجديدة وخصوصاً امانة بغداد لابد من اقامة حزام اخضر حول محيط بغداد يزرع بالنخيل والاشجار الباسقات حتى تكون مصدات للرياح تمنع التراب والريح القوية من افساد العيش على اهلها وتشويه جمالها كذلك زرع كل المساحات الفارغة داخل المدينة وتحويلها الى متنزهات وملاعب للاطفال والشباب.. ولا ننسى عمل مدن صناعية خارج محيط بغداد وتشجيع الصناعة العراقية حتى تكون محروقاتها لا تلوث المدينة وتفسد هواءها وكذلك القيام برش شوارع المدينة وغسلها والاهتمام بتبليط الشوارع الترابية الفرعية والقيام بحملة اعلامية والاهتمام بالانواء الجوية واستشعار حدوث الريح والعواصف الترابية وابلاغ السكان بالتهيؤ لها والتحضير لابعاد اخطارها. واقترح بناء مجازر خاصة لذبح الحيوانات خارج بغداد واقترح القيام باعمال تنظيف للشوارع يومياً او اسبوعياً واستيراد سيارات لرش الشوارع وحمل الانقاض من الساحات وعمل اماكن خاصة لحرق المزابل والنفايات.

ان بغداد الان يهددها خطر التلوث واهمال البيئة.. تلوث المياه واندماجها مع المجاري..ووجود الانقاض من البنايات وفضلات الناس والازبال في الاسواق والمتاجر والبيوت.. كذلك وجود مربي الحيوانات داخل المناطق السكنية يساعد على تلوث البيئة وانتشار فضلات الحيوانات في المدن ونواحي الشوارع العامة.

الاستاذ موسى حسين يقول من الضروري العمل على ما يلي:

اقامة حزام اخضر حول بغداد.

استغلال الساحات الموجودة في بغداد وتشجيرها.

بناء اسيجة لوقف التصحر.

القيام بحملات شعبية لتنظيف العاصمة وبخاصة الساحات وجعلها بساطاً اخضر.

رفع الانقاض بعيداً عن المدينة

حملة توعية للمواطنين من خلال وسائل الاعلام تتضمن دعوتهم الى احترام البيئة وعدم رمي الانقاض الا في اماكنها المخصصة والاهتمام بانشاء الحدائق.

الاستاذ سعد مطر عبود يؤيد من سبقه ويقول: من الضروري العمل على ما يلي: انشاء حزام اخضر حول مدينة بغداد.

التركيز على البناء العمودي.

العمل على انتاج المطر الصناعي.

تقليل او القضاء على مخلفات المعامل والمصانع.

الاهتمام الشديد بالنظافة والوعي الجمالي للمدن.

من الضروري جدا ان تاخذ الحكومة باراء من لهم وجهة نظر تخدم الناس لكونهم اصحاب رؤية جمالية ويمكن ان تكون ذات قيمة.

شكاوى

شكاوى

### شكوى من قطاع

بعث عدد من المواطنين من سكنة قطاع ٣٨ في مدينة الصدربرسالة يشكون فيها حال القطاع في هذه الايام اذ ان اغلب الازقة قد غمرتها مياه المجاري ودائرة البلدية لا تلتفت لذلك وان الروائح الكريهة شكلت لهم ازعاجا ووضعا صحيا مترديا اضافة الى ان ازقة هذا القطاع تعتمد على السواقي الظاهرية لتصريف مياه المجاري.

### جشع

يجب على المسؤولين في وزارة التجارة الحد من جشع اصحاب السيارات الناقلة لمفردات الحصة التموينية اذ ان الناقل صار يعمد الى ترك حمولته في اماكن بعيدة عن محال الوكلاء ويتعذر بحجج واهية من اجل فرض اجور عمال يقومون بنقلها من المكان الذي يتركها فيه الى المحل مما يزيد من سعر الحصة التي يجب على المواطن دفعها.

### الرعاية اوقفت راتبه

بعث المواطن احمد جبار الشويلي من مدينة الصدر برسالة يذكر فيها بانه صاحب عائلة كبيرة وقد شملته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية براتب الحماية ولكنه فوجيء بايقاف الرا تب من دون سبب معين مع ان معارف له استمروا بالتسلم ولذلك يطالب باعادة راتبه للاسباب التي ذكرها.

### شارع بحاجة الى عناية

شارع معرض السيارات النازل من جسر القناة باتجاه ساحة الحمزة في حالة يرثى لها ويعد الان من اسوأ الشوارع الموجودة لكثرة المطبات والحفر التي تكتنفه نود ان تلتفت اليه عناية امانة بغداد لاسيما انه من الشوارع المهمة والرئيسية.

### هيئة النقل وايجار المحال

يشكو المواطنون اصحاب المحال في الكراج الشمالي في منطقة علاوي الحلة من ارتفاع ايجار المحال المقررة من هيئة النقل وهم يدعونها الى مراعاتهم في ما تفرضه عليهم من مبالغ باهظة لاسيما انهم اصحاب عوائل تتطلب منهم توفير ما يحتاجونه من اسباب الحياة بادنى متطلباتها.

عنهم / سمير مزعل

### بداية

بدأت الجهات المعنية برص ارصفة شارع السعدون بالاحجار المقرنصة ما نتمناه ان تكون بداية موفقة وان ترافقها صاينة دورية فالشارع يحتاج الى جعله شارع نزهة يجد فيه المواطن ما يريحه.

صورة وتعليق

عدسة: سعد الله الخالدي

رعاية الاجتماعية!!